جمهورية مصر العربية

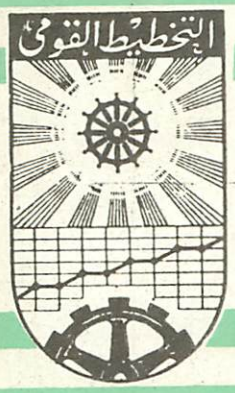

معهد التخطيط القومى

مذكرة رقم (١٣٢٧)

التعاون والتكامل الاقتصادى العربى

د٠ اجلال راتب

يونيو ١٩٨٢

اعادة طبع ١٩٩٠

التعاون والتكامل الاقتصادى العربـــى

المحتويـــــات

مقدمـــة

١ــ تدويل الحياة الاقتصادية وظهور التكتلات الاقتصادية

١٠١ تدويل الحياة الاقتصادية .....

٢٠١ مشاكل انتماء الدول النامية الى النظام الدولى الرأسمالـــــى

٣٠١ أهم واجبات الدول النامية لتحسين وضعها فى النظـــــام الاقتصادى الدولى .....

٢ــ التعاون والتكامل الاقتصادى العربى

١٠٢ محاولات على طريق التعاون والتكامل العربى .....

٢٠٢ اتفاقيات التفضيل الجزئى .....

١٠٢٠٢ الاتفاقيات الثنائية .....

٢٠٢٠٢ الاتفاقيات الجماعية .....

١٠٢٠٢٠٢ اتفاقية تسهيل التبادل التجـــــارى وتنظيم الترانزيت .....

٢٠٢٠٢٠٢ اتفاقية تسديد مدفوعات المعامـــــلات الجارية وانتقال رؤوس الاموال .....

٣٠٢٠٢ اتفاقية الوحدة الاقتصادية .....

٤٠٢٠٢ السوق العربية المشتركة .....

٣ــ التنسيق الصناعى العربى .

١٠٣ التنسيق الصناعى العربى خطوة على طريق التكامل العربى ...

١٠١٠٣ مفهوم التنسيق الصناعى .....

٢٠١٠٣ مبررات التنسيق الصناعى العربى .....

رقم الصفحة

٣٠١٠٣ درجة ومدى التنسيق الصناعى العربى .....

٤٠١٠٣ مراحل التنسيق الصناعى العربى .....

٢٠٣ معوقات التكامل الاقتصادى .....

٣٠٣ العوامل التى تساعد على التكامل الاقتصادى .....

٤٠٣ أسس وأدوات تنسيق الاقتصاديات العربية .....

١٠٤٠٣ تنسيق خطط وبرامج التنمية الاقتصادية العربية .....

٢٠٤٠٣ مدى وكيفية التنسيق بين الخطط الاقتصادية العربية ...

٣٠٤٠٣ أدوات تنسيق الاقتصاديات العربية .....

١٠٣٠٤٠٣ توحيد البيانات التخطيطية والمصطلحات الصناعية .....

٢٠٣٠٤٠٣ توحيد الحسابات القومية .....

تدويل الحياة الاقتصادية وظهور التكتلات الاقتصادية

مع تطور قوى الانتاج والثورة الفنية التكنولوجية تعاظم الطابع الاجتماعى للانتاج والعمل هذا التعاظم الذى يبدو جليا فيما يلى :—

١— زيادة درجة تركز وتمركز الانتاج سواء على مستوى الدولة الواحدة أو على المستوى الدولى

٢— تزايد حجم الطاقات الضرورية للانتاج مما يستتبع معه تزايدا فى أحجام التراكم والاستثمار تفوق فى العادة طاقة كل دولة على حده .

٣— تزايد درجة التخصص فى الانتاج سواء على المستوى المحلى أو الدولى استتبع معه ارتفاع درجة الارتباط والاعتماد بين حلقات اعادة التوزيع وزيادة درجة التعاون .

٤— ظهور الانتاج الكبير الذى أدى بالضرورة الى الاعتماد على الاسواق الخارجية (اتساع حلقات التوزيع والحاجة الى أسواق) .

هذا التطور تتطلب باستمرار تطورا مناسبا فى كيفية تنظيم العمل والتعاون الدوليين فبعد الحرب العالمية الثانية اتخذ تقسيم العمل الدولى اطارا تنظيميا سواء فى البلاد الرأسمالية أو الاستراكية ، هذا الاطار التنظيمى الذى أخذ شكل التجمعات الاقتصادية والتكتلات الاقتصادية وما انشاء السوق الأوروبية المشتركة والمنظمة الأوربية للتجارة الحره من ناحية ، ومجلس المعونة المتبادلة للدول الاشتراكية الاصدى لذلك . هذه التكتلات الاقتصادية التى بجانب أهدافها الاقتصادية أصبحت تخدم أيضا أهدافا سياسية وأحيانا عسكرية أيضا .

والواقع ان تدويل الحياة الاقتصادية القائم على تقسيم العمل الدولى المنظم هو ضرورة حتمية وموضوعية للدول الكبيرة والصغيرة وللدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء . فانه فمن الواضح أن قطاع العالم الخارجى يلعب دورا كبيرا فى تحقيق أهداف برامج التنمية والتقدم فى البلاد النامية وفى تحقيق النمو المتوازن فى هذه البلاد عن طريق تمويل الصادرات لاحتياجات هذه البلاد من الواردات من المعدات والآلات اللازمة للتنمية . ففى الواقع يعد

من المستحيل أن تتمكن أى دولة مهما تعاظم حجمها وتنوعت مواردها الطبيعية والبشرية أن تتمكن من الاكتفاء الذاتى كلية ٠

ان زيادة درجة تدويل الحياة الاقتصادية يؤدى الى تعميق وتوسيع درجات التعاون الفنى والعلمى سواء بين البلاد الاشتراكية بعضها ببعض أو البلاد الرأسمالية بعضها ببعض أو بين بلاد كل من النظامين ، هذا الاتساع الذى لا يمكن أن يتحقق من خلال التجارة الخارجية فقط ٠ بل يقود الى خلق نظام متكامل من مجموعة العلاقات الاقتصادية الدولية التى تربط هذه البلاد بعضها وبعض والتى تصبح أحد عوامل النمو الاقتصادى لأى دوله ٠

والواقع أن دول أوربا الغربية اتجهت بعد الحرب العالمية الثانية الى التكتل الاقتصادى والاندماج بغرض زيادة حجم التجارة الاقليمية للبلاد الاعضاء وتوسيع نطاق السوق أمام المشروعات فى كل بلد من البلاد الاعضاء ، هذا الاتساع الذى يسمح بالاستفادة بما يتحقق من وفورات الانتاج الكبير ومزايا التخصص وانعكاس ذلك على رفع مستوى الكفاية الانتاجية فى صناعات تلك البلدان ٠

هذا وللتكتل والاندماج الاقتصادى أثرا ايجابيا على حجم الاستثمار واتجاهاته داخل تلك البلاد مما يؤدى الى رفع معدل النمو الاقتصادى ، اذ أنه مما لاشك فيه أن اتساع السوق يخلق فرصا جديدة للاستثمار كما يؤدى الى طرق مجالات لم يكن من الممكن للاستثمار أن يتجه اليها بدون تجميع امكانيات وأسواق منطقة معينة ٠

ان تجربة التكتل والاندماج الاقتصادى فى أوربا الغربية قد مرت بمراحل متعددة وأخذت أشكالا مختلفة تدرجت من منظمة التعاون الاقتصادى الاوربى التى ضمت خمس عشرة دولة أوربية بالاضافة الى تركيا بهدف انماء العلاقات التجارية بين الدول الاعضاء والغاء نظام الحصص تدريجيا ، تلك المنظمة التى الغيت فى عام ١٩٥٨ لتحل محلها منظمة التعاون والانماء الاقتصادى والتى انضمت اليها بالاضافة الى الدول سالفة الذكر الولايات

المتحدة الامريكية وكندا وأسبانيا واليابان هذا وقد تعددت دول أوروبا الغربية فى هـــذا المجال ونعنى به تنمية العلاقات الاقتصادية الاقليمية ، مجال التفضيل الجزئى واتجهت الى اقامة المجمع الاوربى للفحم والصلب ، والسوق الاوربية المشتركة والمنطقة الأوربيـــة للتجارة الحرة (١)

ومن أهداف التعاون والتكامل الاقتصادى بين البلاد الاشتراكية هو تحقيق النمـــو المتوازن فى كل دولة من الدول الاعضاء عن طريق الاستفادة القصوى من فوائد تقســـيم العمل الاشتراكى الدولى وذلك بالاستخدام الامثل للعمل الاجتماعى آخذين فى الاعتبـــار القضاء تدريجيا على فوارق النمو الاقتصادى فى كل منها .

والواقع أنه كما مرت تجربة التكتل والاندماج الاقتصادى فى أوروبا الغربية بمراحل متعددة فقد حدث ذلك بالنسبة لتجربة البلاد الاشتراكية أيضا فى هذا المجال . ففـــى بداية الأمر لعبت الاتفاقات الثنائية طويلة الأجل دورا هاما حيث انصبت على تبادل السلـــع التقليدية وان كانت قد أحدثت تغييرات على درجة كبيرة من الاهمية تمثلت فى أن النسبـــة الغالبة لتجارة هذه الدول والتى كانت تذهب الى البلاد الرأسمالية اتجهت الى بلـــدان العالم الاشتراكى وانتهت هذه الفترة بانشاء مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة للبـــلاد الاشتراكية والذى يعتبر أول منظمة اقتصادية دولية جمعت بلدان العالم الاشتراكـــى . وقد بدأت المرحلة الثانية بانتهاء هذه الدول من اعادة بناء دولهم بعد الحرب وأصبـــح هدف تعزيز التعاون بين هذه البلاد فى جميع المجالات الاقتصادية والفنية والثقافيـــة والعلمية هو وسيلة تحقيق أهداف الخطط الخمسية الأولى فى تلك البلاد فتغير الهيكـــل السلعى للتجارة الخارجية حيث احتلت الآلات والمعدات الجزء الأكبر من صادرات وواردات هذه الدول بعضها لبعض كما تغير التوزيع الجغرافى لتجارة هذه الدول .

---

(١) للتوسع فى هذه النقطة يرجى الرجوع الى
د . أحمد الغندور " الاندماج الاقتصادى العربى " — معهد البحوث والدراســات العربية — القاهرة ١٩٧٠ .

وهكذا وبناء على ما تجمع لدى هذه الدول من تجارب وخبرات أصبح يقينا أن عملية التنسيق والتعاون بين اقتصاديات هذه الدول فى اطار تقسيم عمل دولى اشتراكى يعتمد فى الاساس على التنسيق بين الخطط الاقتصادية القومية لكل من الدول الاعضاء وليس على أساس التعاون والتنسيق الثنائى بين هذه الدول • وبذلك تطور مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة ودخل مرحله جديده وتم بالفعل التنسيق بين الخطط الخمسية للدول الاعضاء عن الفترة ١٩٥٦ ــ ١٩٦٠ •

وفى عام ١٩٧١ ووفق على خطة طويلة الأجل تمتد من ١٥ ــ ٢٠ سنة وهذه الخطة أو برنامج العمل الشامل Komplex Program ما هو فى الواقع الا ترجمة حقيقية لتعميق واستكمال التعاون والتكامل الاقتصادى الاشتراكى للدول الاعضاء فى مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة • ويحدد هذا البرنامج استراتيجية ومحتوى التعاون والتكامل الاقتصادى الاشتراكى حيث يؤدى فى الاساس الى اعتبار التنسيق الدولى بين الخطط هو أساس التعاون الانتاجى والسياسة الاقتصادية بحيث تتحول علاقات التجارة الدولية التقليدية لتصبح نظاما متكاملا من العلاقات الاقتصادية الدولية •

ومن ذلك نستطيع أن نخلص الى أن محاولات التعاون والتكامل الاقتصادى فى مناطق العالم المختلفة تختلف تبعا لاختلاف النظم الاقتصادية فبينما يتم التعاون فى أوروبا الغربية وفى أمريكا اللاتينية عن طريق ازالة القيود على التجارة والمدفوعات ، اتخذ التعاون والتكامل الاقتصادى بين بلدان العالم الاشتراكى شكل تنسيق تخطيط التجارة الخارجية والانتاج بين هذه البلاد •

مشاكل انتماء الدول النامية الى النظام الدولى الرأسمالى

إن مجموعة الدول النامية كانت ولاتزال تنتمى الى تقسيم العمل الدولى الرأسمالى ، هذا الانتماء كان ولايزال سببا أساسيا لتخلف تلك المجموعة من الدول • فمن الطبيعى أن دخول دول أقل تقدما فى نظام رأسمالى لتقسيم العمل الدولى يعنى أن تقسيم العمل

هذا يتم بين مجموعتين من الدول غير المتكافئة الأولى هى مجموعة الدول الصناعية المتقدمة ذات السيادة والثانية مجموعة المستعمرات او أنصاف المستعمرات المتخلفة .

ولاتزال البلاد المتخلفة تعانى من مشاكل كثيرة ناجمه عن عهود الاستعمار من ناحية وكنتيجة طبيعية لانتمائها الدتقسيم العمل الدولى الرأسمالى ومن هذه المشاكل :—

أولا :

تشوه هياكل الانتاج فى هذه الدول بحيث تسيطر قطاعات انتاج المواد الأولية مثل التعدين والزراعة ، وفى نفس الوقت الذى يكون فيه قطاع الصناعة ضعيفا ومتخلفا .

هذه المشكله هى نتيجة حتمية لوضع البلاد النامية فى تقسيم العمل الدولى كمورد للمواد الأولية من ناحية وكسوق لاستيعاب منتجات الدول الصناعية الكبرى من ناحية أخرى والمثل الحى على ذلك نجده فى أن مصر لعبت دور المورد للاقطان المصرية لصناعة الغزل والنسيج البريطانية فى لانكشير . ولذلك اتجه رأس المال البريطانى بصفة أساسية فى الاستثمار فى قطاعات انتاج المواد الاولية وفى دعم مشاريع الرى والصرف والمرافق وكان ذلك لخدمة الاهداف الاقتصادية للصناعه التحويلية فى البلد الأم .

هذا وقد خفت فى الآونة الاخيرة حدة مقاومة كثير من المحتكرين لقيام الصناعات التحويلية فى البلدان النامية وتزايد الاتجاه الى انشاء مراكز لهذه الصناعات فى تلك الدول وذلك اعتمادا على رخص عنصر العمل من ناحية وثانيا اعتماداد على أنه من الممكن تحقيق أرباح عاليه نتيجة توفير الانفاق على المعدات اللازمة لتنقية الجو حيث أنه فى البلاد النامية تقل أو تكاد تنعدم شروط حماية البيئة من التلوث هذا بالاضافة الى أن هذه الصناعات اصبحت تلاقى منافسة شديدة فى البلاد الرأسمالية نفسها فهى تجد فى أسواق البلاد النامية أسواقا كبيرة ، أضف الى ذلك أن قيام هذه الصناعات فى البلاد النامية يخفف من حدة مشاكل هجرة العمال الى تلك البلاد والتى أصبحت فى الآونة الاخيرة من

المشاكل الحيوية هناك .

وفى الواقع أن مثل هذا التغيير قد يؤدى الى بعض التنوع المطلوب مما قد يساهم فى تحسين وضع البلاد النامية فى تقسيم العمل الدولى من حيث مطالبة الدول النامية ضرورة اعادة " توزيع توطن الصناعه فى العالم " ولكن لا يجب ذلك أن يجعلنا نغفل أن قيام أفرع الصناعه فى البلاد النامية لا يأخذ فى المقام الأول احتياجات الدول النامية نفسها لتطور متوازن بقدر ما يأخذ فى الاعتبار كما سبق ذكره مصالح الاحتكارات العالمية .

ثانيا :

انعكاس تشوه الهياكل الانتاجية على زيادة حدة مشاكل الغذاء فى تلك البلدان . وذلك ينتج من أى الانتاج يتجه فى الاساس لتغطية احتياجات الدول الرأسماليه الكبرى من المواد الأولية مما يؤدى الى أن قطاع الانتاج الزراعى يتجه بدوره فى الاساس لتغطية احتياجات اسواق تلك البلاد ويهمل كنتيجة لذلك اشباع احتياجات الاسواق الداخلية .

ويتضح ذلك بالفعل من أن كثيرا من تلك البلاد لم تعد فى حال يسمح لها بتغطية احتياجات شعوبها من المواد الغذائية الاساسية وهذا ما أقره المؤتمر الدولى الأخير فى سنة ١٩٧٤ للغذاء من أن آلية السوق العالمى لا تضمن الوفاء باحتياجات الدول النامية من المواد الغذائية الاساسية بصورة منتظمة .

فلو علمنا أن الولايات المتحدة الامريكية تصدر ٤٨٪ من مجموع الحبوب فى العالم هذا ، واذا أضفنا اليها استراليا وكندا فيرتفع هذا الرقم الى ٦٧٫٢٪ تلك الدول التى تقوم باحتجاز رصيد من الحبوب يمكنها من التلاعب بأسعارها والمضاربة عليها . ومن الطبيعى أن يشكل ارتفاع أسعار الحبوب عبئا على موازين مدفوعات البلاد النامية ، وبذلك يتحول هذا بدوره الى عامل من عوامل الضغط السياسى على تلك الدول والامثلة على ذلك كثيرة ، فالولايات المتحدة الامريكية تصدر الحبوب بشروط معقولة لتلك الدول التى تساند

السياسة الأمريكية. (١)

ثالثا : انعكاس تشوه الهياكل الانتاجية على هيكل التجارة الخارجية

ان الجزء الأكبر من صادرات الدول النامية يتكون من المواد الأولية والتى بلغت فى سنة ١٩٧٢ ٤ر٧٥٪ من مجموع صادرات تلك البلاد .

ويؤدى ارتفاع اسعار العدد والآلات المستورده من البلاد الرأسمالية المتقدمة الكبرى من ناحية والزيادة غير المتناسبة فى أسعار المواد الخام المصدره من الدول النامية الى عجز موازين مدفوعات تلك الدول . ومن المعروف أن البلاد النامية اضيرت على مدى سنوات وسنوات من عمل ما يسمى " بمقص الاسعار " والذى مؤداه أنه منذ الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٧١ تتجه أسعار السلع الصناعية الى الارتفاع فى نفس الوقت الذى تنخفض فيه أسعار المواد الخام مما يؤدى بالطبع الى تدهور حال الدول التى تعتمد فى وارداتها فى الاساس على المواد الأولية ، أى البلاد النامية فى مواجهة الدول الصناعية الكبرى .

وأنه وان كان منذ سنة ١٩٧٢ بدأت اتجاهات الاسعار فى الاسواق الرأسمالية العالمية الى التغير لصالح المواد الأولية مع استمرار ارتفاع أسعار السلع الصناعية الا أنه منذ سنة ١٩٧٤ اتجهت أسعار كثير من المواد الأولية الى الانخفاض مرة أخرى .

وهذا يؤكد أن التقلبات فى أسعار المواد الأولية كان ولا يزال يمثل مكانا أساسيا فى مشاكل التجارة الخارجية للدول النامية .

---

(١) يرجى الرجوع الى كتاب د . اسماعيل صبرى عبد الله .
نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ـ القاهرة ١٩٧٦ ـ دار المعارف .

رابعا :

سيطرة الدول الرأسمالية الكبرى على المنظمات المالية العالمية مثل بنك الانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى يؤدى الى أن تصبح المعونات المالية للبلاد النامية وسيلة لربط تلك البلاد بتقسيم العمل الدولى الرأسمالى كوسيلة من وسائل الاستغلال .

ويتضح من ذلك أن الدول التى تتبع نظاما اجتماعيا رأسماليا تحصل على امكانيات أكبر من المعونات المالية الاقتصادية وعلى العكس أن دولا تحاول أن تتبع نظاما اجتماعيا مستقلا قد يصل الامر الى حد معاقبتها بالشروط المجحفة أو الحرمان فى بعض الأحيان .. ويؤكد ذلك أن ٣ر٣٠٪ من مجموع المعونات الامريكية الرسمية فى الفترة ١٩٦٩ـ ١٩٧٣ اتجه الى دول هى على وجه التحديد : فيتنام الجنوبية ـ كمبوديا ـ اسرائيل ـ أندونيسيا الغلبين وهكذا وعن طريق المعونات المالية للتنمية يفرض مسار التطور الاجتماعى فى البلاد النامية .

وباختصار نستطيع القول أن انتماء الدول النامية الى النظام الرأسمالى لتقسيم العمل الدولى هو أحد الأسباب الرئيسية لتخلف تلك المجموعة من الدول ، ويتضح ذلك من أنه فى الفترة من ١٩٥٠ ـ ١٩٧٥ لم يتعد معدل نمو الناتج الاجمالى لهذه الدول ٥٪ وقد نعتبر هذا المعدل بالنسبة لمعدلات نمو البلاد المتقدمة فى مراحل نموها الأولى معقولا ، ولكن علينا الا ننسى ما يخفيه ذلك المعدل من .

ـ ارتفاع معدلات النمو فى بعض المناطق الناجم عن اكتشاف موارد جديدة .

ـ انخفاض معدلات التنمية فى أكثر من ٤٠ دولة الى ١٪ +

ـ تركز الزيادة فى الناتج القومى فى يد فئة قليلة من شعوب تلك البلدان .

والأرقام التالية قد تستطيع أن تعبر عن تدهور أحوال البلاد النامية أفضل بكثير مما قد يمكن لمعدلات نمو الناتج القومى التعبير عنه .

ـ أن ٧٠٪ من سكان العالم ينتمون الى العالم المتخلف ولا يحصلون على أكثر من ٣٠٪ من مجموع الدخل الاجمالى فى العالم كله بما فى ذلك دخول البلاد المنتجة للبترول .

- تحصل مجموعة البلاد النامية على ٤٪ فقط من مجموع القروض التى تمنحها المنظمات المالية للدولية ٠
- ينتج العالم الثالث ٧٪ فقط من الانتاج الصناعى فى العالم ٠ وتتركز هذه النسبة فى عدد ضئيل من دول هذا العالم ٠
- بلغت مديونية العالم الثالث حتى سنة ١٩٧٤ ١٢٠ مليار دولار وتستقطع خدمة الديون فى العالم الثالث أكثر من ٥٠٪ من مجموع معونات التنمية من البلاد الصناعية المتقدمة(١)

والواقع اننا نستطيع أن نورد ارقاما مروعة عن عدد الوفيات فى تلك البلاد الناتج عن الفقر وسوء التغذية وعن الجهل والمرض وكلها حقائق لا يمكن تجاهلها ، وفى تقديرنا أنها ترجع لسببين رئيسيين :—

الاول : استغلال الرأسمالية العالمية للبلاد المتخلفة ٠
الثانى : قصور استراتيجيات التنمية فى البلاد النامية نفسها والتى تفرض أساسا من البلاد الغربية والمنظمات الرأسمالية الدولية ٠

---

(١) انظر د ٠ رمزى زكى الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث
الهيئة العامة للكتاب — القاهرة ١٩٧٨ ٠

أهم واجبات الدول النامية لتحسين وضعها في النظام الاقتصادي الدولي :

امام الدول النامية ثلاث محاور رئيسية للعمل عليها للخروج من الوضع المتدهور الذي سبق أن قمنا باستعراضه سريعا ، تلك المحاور هي :

١ـ الكفاح واستمرار الكفاح من أجل تحسين وضعها في نظام تقسيم العمل الدولي .

٢ـ تغيير استراتيجيات التنمية المطبقة في تلك البلاد نفسها .

٣ـ تدعيم التعاون والتكامل الاقتصادي بينها وبين بعضها .

والواقع ان هذه الواجبات الثلاث لا يجب النظر الى كل منها على حده وذلك لان الواحدة ترتبط بالاخرى ارتباطا وثيقا ويؤثر كل منها على الاخرى وتشكل فيما بينها عملية مستمرة ومرتبطة فيما بينها ارتباطا عضويا . وذلك في الواقع لان العلاقات الاقتصادية الدولية تنعكس فيها المشاكل الناجمة عن الاوضاع الاجتماعية والهيكل المادي للانتاج من ناحية أخرى تنعكس فيها المشاكل التي تنجم عن التغيرات الهيكلية في الاسواق العالمية والتي تنتج عن سياسات الدول الاحتكارية الكبرى .

وفيما يختص بالنقطتين الاولى والثانية يجب ان نذكر بأن الدول النامية قد حققت نجاحا كبيرا حيث أجبرت الدول الصناعية الكبرى على مناقشة ضرورة العمل على اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد .

وقد كانت نقطة البدء في ذلك مؤتمر دول عدم الانحياز الرابع في الجزائر في سبتمبر ١٩٧٣ . فقد طالب المؤتمر باسم دول عدم الانحياز بانعقاد دوره خاصة للامم المتحدة لمناقشة مشاكل المواد الاولية وارتباطها بمشاكل التنمية في البلاد النامية بصفة عامة (١) .

---

(١) لمزيد من التفاصيل الخاصة بالاجراءات والقرارات التي اتخذت بخصوص تلك المشكلة يرجى الرجوع الى المرجع السابق للدكتور اسماعيل صبري عبد الله .

ورغم تقديرنا للجهود التى بذلت حتى الان فى ذلك المجال واعتبارا ان مناقشة تلك الشكلة فى اطار اعمال الامم المتحدة يعد كسبا لاشك فيه الا أننا نود ان نذكر بأنه ليس من المفيد المبالغة فى تقدير نتائج تلك المقررات والتوصيات ذلك أن تلك المقررات احتوت على وجود تناقضها السياسات الفعلية للدول الرأسمالية الكبرى • هذا بالاضافة الى أن هناك مسائل أساسية مثل برنامج المواد الاولية وكذلك جدولة الديون لم يصل فيها الى اتفاق فى الرأى وانعكس ذلك فى مؤتمر التجارة والتنمية الرابع للامم المتحدة (انكتاد) فى فبراير ١٩٧٥ الذى عقد فى نيروبى حيث لم يتم التوصل فى ذلك المؤتمر الى اتفاق فيما يتعلق بكثير من المسائل الاساسية • والذى يهمنا هنا أن نذكر به هو أن مطلب الدول النامية اقامة نظام اقتصادى دولى جديد هو احد صور الكفاح من اجل الاستقلال الاقتصادى لتلك الدول والذى من شأنه أن يحسن اوضاعها فى السوق العالمى ويخفف من وطأة استغلال الدول الرأسمالية الكبرى لها •

وهنا لا يخفى علينا العلاقة المتبادلة بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية الداخلية للدول النامية من ناحية والعلاقات الاقتصادية الدولية من ناحية اخرى • ولى تقديرنا أن العوامل الداخلية وليست الخارجية هى العامل الفيصل فى هذا الصدد • وهكذا نجد أن وضع البلاد النامية فى النظام الاقتصادى العالمى يتحدد فى المقام الاخير بقدرة تلك البلاد على استغلال امكانيات تطورها الاقتصادى والاجتماعى وذلك يتطلب بلاشك اعادة التفكير فى استراتيجيات النمو المتبعه بها •

ثالثا :

التعاون والتكامل الاقتصادى بين البلاد النامية كواحد من أهم واجبات تلك البلاد لتحسين وضعها فى النظام الاقتصادى العالمى •

ان التعاون والتكامل الاقتصادى بين البلاد النامية بعضها وبعض يعتبر بصفة عامة ضرورة موضوعية حتمية لعملية مستمرة طويلة الاجل ، انها أداة هامة فى تقوية وتدعيم